ISSN : 2716-8131
EISSN:2773-3874

احمد جودت باشا المؤرخ والمصلح العثماني.

Ahmed Joudat Pasha The Historian And Reformer Ottoman.

ط.د **سهام بومنير** * [1]
[1] جامعة يحي فارس–المدية، sihamlilia1978@gmail.com
أ.د .**نادية طرشون**[2]
[2] جامعة يحي فارس –المدية، nadia.terchoune@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/ 09 **تاريخ القبول**: 2021/05/ 03 **تاريخ النشر**: 2021/06/ 30

ملخص:

احمد جودت باشا الشخصية العثمانية التي أبدعت في المهام التي أوكلت إليها، فكان المصلح المفكر الذي اخذ على عاتقه إصلاح وتجديد مؤسسات الدولة العثمانية حسب ما يقتضيه عصره من تطور وتقدم تجاري به ما عرفته الدول الأوربية من حضارة ورقي، وهو القانوني الذي استطاع وضع قانون مدني استمد أحكامه من الشرع الإسلامي يتماشى واتجاه مجتمعه نحو الحداثة دون تغيير في مساره العقائدي.

كما انه المؤرخ الذي أرخ للدولة العثمانية ولأكثر مراحلها حساسية واستطاع بذلك أن يحجز مركزه بين اكبر مؤرخي الدولة العثمانية، فكان من الرجال الذين حافظوا على الهوية الإسلامية للدولة العثمانية دون انكفائها عن الاقتباس من الحضارة الغربية.

الكلمات الدالة: احمد جودت باشا، الدولة العثمانية، لإصلاح، التأريخ.

Abstract:

Ahmed Joudat Pasha was a recognizable Ottoman figure. He excelled in all the tasks assigned to him, and was the intellectual reformer who reformed and renewed the institutions of the Ottoman Empire as required by the development of European countries in his time. He was the jurist who drafted a civil law that

ISSN : 2716-8131

drew its provisions from Islamic law in accordance with the orientation of his society towards modernity without changing its ideological course, and the historian who chronicled the Ottoman Empire at its most sensitive stage. He has retained his status as one of the greatest historians of the Ottoman Empire. It was he who preserved the Islamic identity of the Ottoman Empire without refraining from imitating Western civilization.

Keywords: Ahmed Joudat Pasha; Ottoman Empire; reform; History.

مقدمة:

شهدت الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر إصلاحات على جميع الأصعدة، تبناها السلاطين والصدور العظام منذ عهد محمود الثاني(1808-1839) لأجل الدفع بها نحو التطور والمدنية، عرفت باسم "التنظيمات"، وكان جلها مستوحى من القوانين والتشريعات الأوربية بعد أن كان الدين الإسلامي المصدر الوحيد للتشريع. وكان لهذا التحول أثر بالغ على مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية وكذا على المجتمع وأفراده، نتيجة تسرب المؤثرات الأوربية من أفكار ومبادئ ونظم وأسلوب معيشة إلى أجهزة الدولة وثقافة المجتمع. فسادت بين المثقفين العثمانيين النزعة نحو التغريب بتعلم اللغات الأوربية، على رأسها الفرنسية كلغة للثقافة الغربية، والنهل من كتب مفكري أوربا أمثال "مونتسيكيو" و"فولتير"،محاولين تطبيق أفكارهم ومن ثمة سلخ الدولة ومجتمعها عن أصولها الشرقية الإسلامية.

في ظل هذه الظروف، برزت شخصية احمد جودت باشا المفكر المصلح والحقوقي المؤرخ الذي نادى بالإصلاح وضرورة السير في عجلة التقدم دون المساس بالهوية الإسلامية للدولة ومجتمعها، أو الحاجة لاستيراد أفكار وقيم الغرب. وأمضى حياته في التوفيق بين مبادئ الدين الإسلامي وأحكامه وعلومه، وبين نظم الحضارة الغربية وأفكارها. فانعكس هذا على جملة من الإصلاحات كان رائدا فيها، وما زاد في تأصيل أفكاره اطلاعه على علم التاريخ . خاصة التاريخ الإسلامي الذي توغل في غياهبه. كما أدرك قوانين سيرورة الأمم والحضارات، وعرف أسباب ارتقاء الدولة العثمانية ثم عوامل انحطاطها. فساهم هذا كله في بلورة أفكار جسدها في إصلاحات اقنع بها أصحاب القرار وأشاد بنجاحها الجميع، واستمر أثرها طويلا في الدولة العثمانية وبلدان الشرق الأوسط .

ISSN : 2716-8131
EISSN:2773-3874

في هذا السياق، جاء موضوع البحث الموسوم ب"احمد جودت باشا المصلح و المؤرخ العثماني" محاولة منا في التعريف بشخصيته وانتماءاته الفكرية، ومن ثمة إبراز جهوده الإصلاحية للحفاظ على الدولة العثمانية وثوابتها من موجة التغريب التي كانت تغمر كل مؤسساتها وأجهزتها، إضافة إلى إظهار منهجه في كتابة التاريخ والمكانة التي احتلها بين المؤرخين.

وقد كان اختيار شخصية "أحمد جودت باشا" لأسباب ودوافع تتمثل في ازدواج نشأة هذه الشخصية بين هيئتين هما: العلمية والسياسية. فعرف خبايا أسرارهما وأتقن المهام التي أوكلت إليه. فحاول المواءمة بين قناعاته التي اكتسبها عبر خبرته في الهيئتين، وبفضلها وضع برنامج إصلاحي يحافظ به على الدولة العثمانية ومؤسساتها الأصيلة، مع ترقيتها لدرجة التقدم التي عرفتها أوربا. علاوة على الرغبة في إظهار"احمد جودت باشا" المؤرخ، الذي دخل عالم التاريخ صدفة إلا انه أبدع وأجاد فيه.

أما أهمية البحث فتكمن في عرض مسيرة "احمد جودت باشا" التعليمية سواء في مسقط رأسه ببلغاريا أو بعد انتقاله لاستانبول، ثم مسيرته المهنية بعد ولوجه مجال السياسة، وما تمخض عنها من إنتاج أدبي وعلمي، وفكر إصلاحي ساهم بدرجة كبيرة في تحديد اتجاهات الدولة العثمانية في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وانطلاقا مما سبق والتزاما لسياق البحث وخدمة لموضوع له علاقة مباشرة بالإصلاح والفكر والتأريخ في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، سأعمل على البحث انطلاقا من الإشكالية التالية: ما هو المسار العلمي والسياسي لأحمد جودت باشا؟ ما هي خصائص فكره الإصلاحي؟ وكيف جسدها لإصلاح الواقع العثماني دون المساس بالهوية الإسلامية للدولة العثمانية؟ ما هي إسهاماته في كتابة التاريخ العثماني ؟

لمعالجة هذه التساؤلات اعتمدت المنهج السردي في الحديث عن مسار "احمد جودت باشا" العلمي والسياسي وذكر أهم إصلاحاته التي مست الجانب التعليمي والقانوني. ثم اعتمدت المنهج التحليلي قصد تحليل أفكاره الإصلاحية وكيفية تأثيرها على نهج الدولة العثمانية وسياسة سلاطينها، وكذا تحليل منهجه في الكتابة التاريخية.

ولأجل بناء أفكار البحث هذا أدرجت مقدمة أوردت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياري له من خلال إشكالية هدفها إبراز الفكر الإصلاحي ل"أحمد جودت باشا" ودوره في الحفاظ على الدولة العثمانية، إضافة

ISSN : 2716-8131

للتعرف على إنتاجه والنهج الذي سلكه في كتابة التاريخ. وجاء في أربعة عناوين رئيسية تناولت في الأول منه سيرة "احمد جودت باشا" ومسيرته في المؤسسة العلمية لاعتباره خريج المدارس الدينية، ثم وظائفه السياسية بعد اتجاهه للحقل السياسي. أما العنوان الثاني فخصص لأهم أفكاره ودورها في التصدي للتغريب. بينما تناول العنوان الثالث إصلاحاته التي شملت التعليم في الدولة العثمانية وميدان القوانين والتشريع. في ما كان الرابع عن الكتابة التاريخية ل"احمد جودت باشا" واهم مؤلفاته. وكانت خاتمة البحث حاملة لجملة من الاستنتاجات التي توصلت إليها. كما ذيلت العمل بقائمة من المراجع التي اعتمدت

1. سيرة أحمد جودت باشا:

"أحمد جودت باشا" المصلح الحقوقي المؤرخ سليل عائلة قديمة مخلصة للدولة العثمانية، فقد شارك جده الأكبر"بولانط غـــــيراناحــمد أغا "في حرب "بروث" عام 1717م ضد روسيا[1]. ولد عام 1822م ب "لوفجة" ولاية الطونة (بلغاريا حاليا)[2] هو احمد بن إسماعيل بن علي أفندي بن احمد أغا بن إسماعيل ،كان جده مفتي مدينة لوفجة أما والده إسماعيل فكان أحد أعيانها وعضو مجلسها. تلقى مبادئ العلوم الأولى على يد والده وشيوخ مدينته، بعدها سافر للأستانة عام 1839م أواخر أيام السلطان محمود الثاني؛ إذ التحق بجامع الفاتح وواظب على حضور دروس الفقه وأصوله وعلم الحديث والتفسير[3]. ورغم ذلك بحث عن وسائل لإكمال معارفه في العلوم الحديثة فتلقى دروسا في الرياضيات وعلم المنطق والجغرافيا من أساتذة مدرسة الهندسة البحرية،كما ثابر على تعلم اللغة الفرنسية التي كانت معظم هذه العلوم تدرس بها. فقد كان حريصا على التعرف على العلوم المتقدمة وكل ما يحيط بها.

رغم حرصه على تعلم العلوم الدينية وعلوم العصر معا فقد كان يتردد كذلك على تكية مراد ملا أين تعلم اللغة الفارسية، وحصل على إجازة في المثنوي من مراد ملا وقرأ الأدب الصوفي خاصة الشعر منه وكانت له محاولات في قرضه.وقد تعرف على الشاعر "فهيم" الذي ربطته به علاقة وثيقة حتى انه لقبه ب "جودت"[4].

نشأ كرجل دين وعلم حيث عين قاضيا بعد نجاحه في امتحان القضاء على يانيا في بلغاريا عام 1844م، ثم مدرسا بإستانبول ثم قاضي العسكر الأناضول. وفي 1846م طلب "مصطفى رشيد باشا" الصدر الأعظم من دائرة مشيخة الإسلام تزويده بأحد المتمرسين في الفقه والقانون لمراجعة القوانين الصادرة عن الدولة فاختير احمد جودت باشا. وكان هذا نقطة تحول كبرى في حياة جودت بتعرفه على "رشيد باشا" وولوجه عالم

ISSN : 2716-8131
EISSN:2773-3874

السياسة. فقد لازمه ثلاثة عشرة سنة وتعرف على كبار رجال الدولة العثمانية أمثال "فؤاد باشا" و"عالي باشا" ليصبح واحدا منهم. إذ مكنه هذا التحول من اكتساب مدارك سياسية ودينية واسعة كما بلور فكره السياسي والإصلاحي[5].

تقلد "احمد جودت باشا" بعد أن انتقل إلى عالم السياسة عدة مناصب فكان مفتشا في الروم ايلي، ووواليا على حمص ومرعش ويانيا، كما عين وزيرا على المعارف والأوقاف والتجارة والعدل، وقلد عدة نياشين نظير جهوده وتفانيه في المهام المسندة له[6].

2. أوضاع الدولة العثمانية عهد أحمد جودت باشا:

شهد القرن التاسع عشر الذي هو عصر "احمد جودت باشا" عدة تحولات داخل الدولة العثمانية والعالم الإسلامي ككل، بسبب التأثر بالتقدم الأوربي ومحاولة اللحاق بركبه وتبني إصلاحات على نمطه وهو ما يسمى بمصطلح التغريب.حيث اتجهت الدولة نحو إعادة هيكلة مؤسساتها تبعا للأنظمة المدنية (العلمانية). وتجلى هذا في التنظيمات التي أصدرها السلطان عبد المجيد الأول والتي عرفت بخط شريف كلهانة عام 1839م، وخط همايون عام 1856م. وكانت بمثابة إعلان عن تخلي الدولة العثمانية عن القوانين الإسلامية وتبنيها القوانين الوضعية.

تزايد تدخل الدول الأوربية في شؤون الدولة العثمانية بحجة الدفاع عن مصالح الأقليات الدينية من رعايا العثمانيين، ما جعل الدولة العثمانية تبحث عن سبل سد منافذ هذه التدخلات، ما أجبرها على إعلان التنظيمات التي ساوت فيها بين رعاياها من المسلمين والذميين، ولو أن هذه الفرمانات فشلت في إيقاف النفوذ الأوربي[7].

كما عرف هذا القرن تزايد أطماع الدول الأوربية الاستعمارية في ممتلكات الدولة العثمانية والرغبة في تفكيكها وتفكيك وحدة العالم الإسلامي ككل وعرفت هذه الأطماع في التاريخ بمصطلح "المسالة الشرقية". فقد عملت كل من روسيا وفرنسا وبريطانيا على إضعاف الدولة العثمانية، ومساندة الحركات القومية الانفصالية، وسلخ أجزاء من الدولة العثمانية كما فعلت فرنسا عام 1830م باحتلالها الجزائر.

ISSN : 2716-8131

شهدت الدولة العثمانية هذه الفترة ظهور الثورات الانفصالية لدى السلاف في البلقان أين قامت ثورة اليونان القومية التي ساندتها روسيا وأجبرت الدولة العثمانية على التخلي عن اليونان، وعلى منح الاستقلال الذاتي لصربيا. كل ذلك جاء نتيجة الضعف الذي تسلل إلى الدولة بعد القضاء على الجيش الانكشاري في الواقعة الخيرية عام 1826م، وكذا ازدياد نفوذ روسيا في المنطقة طمعا للوصول للمياه الدافئة التي كانت بمثابة المحرك الذي أشعل القوميات السلافية ضد الحكم العثماني، حيث تجددت هذه الثورات مرات عدة بين الصرب، البوسنة والهرسك، والجبل الأسود[8].

عرفت الدولة العثمانية أكبر خطر هددها في عقر دارها، والمتمثل في محاولة "محمد علي" والي مصر القضاء على الخلافة العثمانية باحتلاله الشام ووصوله إلى الأناضول أين هزم جيشها في موقعة "نزيب" 1839م. ما جعل الدول الأوربية تتدخل مناصرة للدولة العثمانية،وكذا أجبرت "محمد علي" على التراجع، وتوليته مصر مدى الحياة، وتوريث الولاية لذريته بمقتضى معاهدة لندن الأولى 1840م والثانية 1841م، مقابل فرض هذه الدول على الدولة العثمانية تحديث مؤسساتها على أسس مقتبسة من النظم الأوربية[9].

شهدت الدولة العثمانية منذ منتصف القرن الخامس عشر بداية تدهور الوضع الاقتصادي بعد اكتشاف البرتغاليين لرأس الرجاء الصالح الذي أصبح الطريق الرئيسي للتجارة مع الهند أمام أفول نجم الطرق البرية التقليدية التي كانت تمر بأراضي الدولة العثمانية. إلا أن الدولة العثمانية استطاعت تدارك الأمر من خلال معاهدات الامتيازات التي عقدتها مع الدول الأوربية منذ 1537م . غير أن الدول الأوربية خلال قرون ثلاثة شهدت تغيرات اقتصادية جذرية ساهمت في تقدمها وتطور علومها وهو ما سمى بالثورة الصناعية[10] . وبدأت مرحلة جديدة لأوروبا الاستعمارية أين بدأ التنافس حول الأسواق والمواد الأولية، وكانت الأراضي العثمانية الوجهة الأولى لهذه الدول، التي تحينت الفرص للضغط على السلطان لأجل الحصول على امتيازات كثيرة، مثلما فعلت بريطانيا عام 1838م مستغلة الأزمة المصرية لتعقد مع الدولة العثمانية معاهدة "بلطة ليماني" التي فتحت أمام بضاعتها أسواق السلطنة وقضت على الصناعة الحرفية العثمانية. تضافر هذا مع وضع الزراعة والتجارة التي لم ترق لنظيرتها الأوربية فتفاقمت الأزمة الاقتصادية والمالية، واضطرت الدولة العثمانية لأول مرة للاقتراض من أوربا عام 1850م، وبذلك دخلت في نفق طويل من التبعية الاقتصادية لأوروبا[11].

عرف هذا العهد ونتيجة التأثر بالأفكار الأوربية تغير في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ما أنتج ازدواجية في الفكر لدى المصلحين انجر عنها متغيرات جديدة طرأت على جميع الأصعدة، إضافة إلى تسلل

ISSN : 2716-8131
EISSN:2773-3874

أفكار الثورة الفرنسية وما رافقها من مفاهيم جديدة طرأت على الفكر العثماني مثل الحرية، والمساواة، والقومية، والعلمانية[12]. في حين أصبحت اللغة الفرنسية،التي اعتبرت حينها لغة الثقافة الأوربية اللغة الرسمية الثانية في الدولة، ووسيلة المثقف العثماني الذي يرغب في الاطلاع على أفكار وأساليب الحضارة الغربية.

كان لاتجاه السلطان عبد المجيد الأول (1839-1861) صوب تغريب الدولة والثقافة العثمانيتين دور في نشر الثقافة الأوربية في الدولة العثمانية وتجديد مؤسساتها وفق نظم الغرب، ومن ثمة اندفاع المثقفين العثمانيين للنهل من علوم وثقافة الغرب والتموضع في مناصب سياسية ليكون لهم دور في مواصلة اتجاه الدولة نحو الطابع الأوروبي، والمطالبة بإنشاء مؤسسات دخيلة على النظم الإدارية التقليدية التي قامت عليها الدولة العثمانية منذ نشأتها.[13]

3. مميزات الفكر الإصلاحي لأحمد جودت باشا:

يرى "أحمد جودت" أن مفهوم الدولة في الإسلام أرقي وأشمل من مفهومها لدى الغرب. فالإسلام يكفل العدل والحق الذي هو أساس دساتير الحضارة الإسلامية[14]. لهذا عارض بشدة القانون الأساسي (المشروطية) الذي تبناه "مدحت باشا" واستطاع إدخال تعديلات عليه في عهد السلطان "عبد الحميد الثاني" بعد نفي "مدحت باشا" للطائف.

كان مدركا للتغيرات العميقة التي عاشتها الدولة العثمانية من انهزامات أمام القوى الأوربية، وحروب انفصالية، وطرد للمسلمين من الأراضي التي خسرتها، والأزمات المالية، وما أحدثته مجمل هذه التغييرات من تأثير على المجتمع العثماني، لهذا حاول إنشاء سد منيع يحمي المجتمع من تأثير التغريب.

تصدى "أحمد جودت باشا" للتغريب ودعاته لكن ذلك لا يعني دعوته لانكفاء الدولة على نفسها أو رفضها لكل ما هو غربي، بل كان رافضا لكل ما يصطدم مع الثوابت الدينية الإسلامية وتقاليد المجتمع العثماني. عدا هذا كان منفتحا على كل ما هو مفيد في الحضارة الغربية، ودليل ذلك تعلمه اللغة الفرنسية التي كانت مطلبا أساسيا للنخبة المثقفة الإسلامية للاطلاع على حضارة ونظم الغرب[15].

ISSN : 2716-8131

رأى أن الإسلام يملك من مبادئ الحكم والإدارة ما يكفل للدولة النهوض من عثرتها، وأن الدولة باستطاعتها الاستفادة من علوم ومدنية الغرب دون التخلي عن الهوية الإسلامية وهذا ما جعله يعارض استلهام الدولة العثمانية للقوانين الفرنسية في التشريع.

كما رأى أن الإسلام هو الرابطة التي تجمع العناصر العثمانية من عرب وأكراد وبوشناق وألبان. هذه الوحدة هي السبيل لمجابهة مشاريع التقسيم، فهي تتعدى حدود الجنس واللغة والأرض. وهي نفسها الفكرة التي تبلورت في سياسة السلطان "عبد الحميد الثاني" من خلال إنشاء رابطة الخلافة الإسلامية وسياسة الجامعة الإسلامية[16].

كان على دراية جيدة بأسباب ترقي الدولة العثمانية ثم أسباب انحطاطها، خاصة أنه تبحر في تاريخها فاستطاع النقد والتحليل ومن ثمة الوصول إلى أساليب الإصلاح. لذلك دعا إلى إصلاح مؤسسات الدولة دون الحاجة إلى إلغائها أو استبدالها، كما انتقد الإتباع الحرفي لمظاهر المدنية الأوربية للنهوض بالدولة[17].

من خلال كل ما سبق يتضح أن الفكر الإصلاحي لجودت كان نتاج تجاربه العلمية والسياسية، فحاول الجمع بين ما هو أصيل وإسلامي وبين ما هو متقدم ومتحضر لأجل الخروج بالدولة العثمانية من الضعف الذي تعاني منه، ومجاراة الدول الأوربية دون الحاجة للتخلي عن مؤسساتها السيادية ومبادئها المستمدة من الهوية الإسلامية.

4. إصلاحات احمد جودت باشا:

شملت إصلاحات "احمد جودت باشا" المجالين التعليمي والقانوني وتمثلت في ما يلي:

1.4. الإصلاحات التعليمية:

ظلت المدارس الدينية الوحيدة التي تلبي احتياجات الدولة العثمانية لتعليم الأطفال، والمدارس الملحقة بالمساجد لتكوين رجال القضاء والمدرسين، إضافة إلى المدارس السلطانية التي عرفت "الاندرون" لتكون رجال السياسة والإدارة.

كانت هذه المدارس مميزة وقوية في أطوار قوة الدولة، لكن بضعف هذه الأخيرة وتراجعها الحضاري تراجعت هذه المدارس، فأصبحت المناصب العلمية تباع وتشترى أو تورث كبقية الممتلكات والمكتسبات. كما

ISSN : 2716-8131
EISSN:2773-3874

بات اهتمام رجال العلم بالوظيفة ومكاسبها أكثر من اهتمامهم بالعلم نفسه مبتعدين بذلك عن التطورات التي عرفتها أوربا.

ومع بداية "التنظيمات"، حاولت لجنة المعارف إصلاح المدارس بإدراج المعارف والعلوم المتقدمة ، وتعميم استخدام اللغة الفرنسية كلغة لهذه العلوم لافتقار اللغة التركية العثمانية لمصطلحات تؤدي معاني المعارف المستحدثة.كما صبت اهتمامها على إصلاح المدارس الرشيدية(الثانوية) دون المدارس الابتدائية .

عيّن "احمد جودت باشا" عام 1849م عضوا في مجلس المعارف العمومية التي كلفت بإصلاح المدارس ووضع برامج لها، وفي السنة التي تلتها أي 1850م، أصبح مديرا لدار المعلمين المختصة بتكوين المدرسين وتعيينهم في المدارس الابتدائية والإعدادية على السواء. فعمل على تنظيمها وتحديد الهيكل الإداري والمالي لكل منها، كما حدّد شروط الالتحاق بها. إضافة إلى وضعه لائحة للحقوق الاجتماعية والمالية للمعلم لأجل تحسين وضعه الاجتماعي[18].

أدرك"جودت باشا" أن المدرسة العثمانية لم تعد تفي بمهامها، وأن التحديث الذي باشرته الدولة يفرض تطوير المدرسة والتعليم، فكثف جهوده بعد تعيينه عضوا في مجلس إصلاح التعليم في وزارة المعارف لإصلاح المدارس الابتدائية التي اعتبرها أساس التعليم متبعا الخطوات التالية:

- توسيع المدارس الابتدائية والرشيدية والاهتمام بما تقدمه من مواد حتى يضمن جودة ما يقدمه للطلبة الذين يتخرجون منها ويوجهون للعمل في مناصب الدولة الهامة .
- الجمع بين العلوم الأصيلة والحديثة كدراسة الشرع والقانون، وكذا الربط بين الدراسة النظرية والعملية لصقل ملكات المتعلمين.
- إسناد مهمة تطوير التعليم لأهل الخبرة القادرين على فهم التطور المنشود وتنفيذه من خلال تعيين خريجي دار المعلمين في هذه المناصب.

لم يتوقف عمل" جودت باشا" هنا بل وضع مناهج دراسية تجمع بين العلوم الدينية والعلوم الحديثة، فألف كتبا تربوية تنظر لذلك. كما اهتم باللغة التركية حيث رأى ضرورة تطويرها وتبسيطها لتتلاءم وتطور العلوم[19]، فوضع كتاب "قواعد اللغة التركية العثمانية" والذي يعد أول كتاب لتقعيد هذه اللغة.كما ألف في

ISSN : 2716-8131

التاريخ كتاب "تاريخ الأنبياء" أين تحدث عن الأنبياء وقصصهم وصولا لسيرة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، وسيرة الخلفاء الراشدين وتاريخ أهم الدول الإسلامية، فكان الكتاب بمثابة تعريف تربوي للشباب بتاريخ العقيدة الإسلامية[20].

لم تتوقف إصلاحات جودت على مدارس الصبيان (الابتدائية) والمدارس الرشيدية (الثانوية)، بل تعدى ذلك إلى المساهمة في إنشاء انجماني دانش "Encumanidaniş" التي تعني لجنة المعرفة على غرار الأكاديمية الفرنسية. التي تأسست بإرادة سنية عام 1851م بهدف إنشاء "دار الفنون" أو الجامعة، وكذا تأمين نشر العلوم العالية وترجمة الكتب من اللغات العالمية للغة العثمانية، إضافة للتشجيع على التأليف. وبهذا أصبحت المدارس على مختلف مستوياتها تسمح بتحفيز التعليم والبحث وكل يكمل بعضه[21].

2.4. الإصلاحات القانونية:

اعتمدت الدولة العثمانية منذ نشأتها على الشريعة الإسلامية في استنباط قوانينها باعتبار الإسلام دين عبادة ومعاملة شملت أحكامه كافة مناح الحياة، إضافة إلى اجتهاد العلماء حسب تطورات الزمن والتي ظهرت من خلال كتب الفقه وعرفت كل هذه القوانين بالأحكام الشرعية. في حين ظهرت قوانين وفرمانات سلطانية استمدت أحكامها من العادات والتقاليد وقد سميت القوانين الشرعية ب"شرع شريف" والقوانين العرفية ب "عرف منيف سلطاني"[22].

ظلت القوانين العثمانية على هذا النهج مع بعض التغيرات التي تطلبتها عوامل الزمن حتى عهد الإصلاحات والتنظيمات أين ظهرت قوانين ابتعدت عن الشريعة الإسلامية بحجة التحديث وتحت ضغط الدول الأوربية للحصول على امتيازات أكثر خاصة في الجانب الاقتصادي مستلهمة أساسها من القوانين الأوربية. ولعل هذا ما جعل أول القوانين المأخوذة عن الغرب قانون التجارة عام 1840م، وقد تواصلت الضغوطات في مؤتمر باريس عام 1856م من فرنسا كي يتبنى العثمانيون القانون المدني الفرنسي المعروف ب "code Napoléon"[23].

في هذه الأجواء من التأثيرات الأوربية بدأت مسيرة "احمد جودت باشا" في الإصلاح القانوني منذ تعيينه في المجلس الأعلى للتنظيمات فأصلح قانون العقوبات، كما وضع لجنة الأراضي السنية وصنف لذلك كتاب نظام وثائق الملكية وقانون الأراضي[24].إلا أن أهم إصلاح اشتهر به "احمد جودت باشا" هو وضعه للقانون المدني

ISSN : 2716-8131
EISSN:2773-3874

العثماني المستند للشريعة الإسلامية؛ إذ أن التحول والتجديد الحاصل في الدولة العثمانية أثر على المجال الاقتصادي والاجتماعي والحقوقي، فاستوجب إيجاد قانون مدني يتواءم وهذه المستجدات وفق الشريعة الإسلامية فتم استحداث لجنة قانونية فقهية مختصة عام 1869م عرفت بمجلس الأحكام العدلية والتي ترأسها هو[25].

كان اهتمام اللجنة المشار إليها منصبا حول تقنين الأحكام الشرعية السارية المفعول المثبتة في كتب الفقه في ما يخص الديون والأعيان والأصول. وهكذا تحولت الأحكام الشرعية إلى قوانين ملزمة مستندة إلى أحكام المذهب الحنفي عدا استثناءات قليلة تم فيها الرجوع للمذاهب الثلاثة الأخرى. وتم طبع تلك القوانين في ستة عشرة مجلد احتوت على 1851 مادة عرفت بمجلة الأحكام الشرعية، وقد جرى إعدادها تبعا للنظام التقليدي الإفتائي في الفقه الإسلامي[26].

جاءت مجلة الأحكام بعد سجال مع "مدحت باشا" و"رشدي باشا" اللذين كانا يريدان ترجمة القانون المدني الفرنسي وتطبيقه في الدولة العثمانية، فتشكلت لجنة لذلك الغرض وعملت على فرز مواده لمعرفة ما يتماشى منها مع خصوصيات الدولة، وباشرت في إعداد مسودة قانون عرفت ب"المتن المتين". غير أن "احمد جودت باشا" عارض هذا القرار باعتباره يحيد بالمجتمع العثماني عن مبادئه الإسلامية الأصيلة وبدأ هو ومجموعة من العلماء في تحقيق فكرة انجاز قانون مدني عثماني[27].

تمكن جودت على رأس المجلة من تنظيم المحاكم النظامية وتقسيمها إلى محاكم ابتدائية، ومحاكم التمييز، ومحاكم استئناف. كما عمل على تطوير أساليب تدريب القضاة، وتحسين الإجراءات القانونية. وبهذا يكون قد وحد القضاء وقضى على تعدد المحاكم في الدولة العثمانية، كما استطاع إصدار أربعة أجزاء من المجلة. بيد أن احتدام الصراع بين التيار السياسي التغريبي والتيار المحافظ انعكس على أعمال المجلة وتم إبعاد"احمد جودت باشا" عام 1870م وتعيينه واليا على بورصة ما اضطره إلى اعتزال السياسة. لكن سرعان ما تم استدعاؤه لرئاسة مجلس شورى الدولة ومجلة الأحكام العدلية[28].

تم حل جمعية مجلة الأحكام العدلية عام 1887م بعد أن استمرت ثماني سنوات، إثر الفراغ التام من إعداد المجلة والتي تعد نموذج رائع لصياغة المواد الفقهية التي بقيت سارية المفعول في تركيا حتى عام 1826م أين استبدلت بالقانون المدني السويسري، في حين استمرت في العديد من الدول العربية حتى ثمانينات القرن

ISSN : 2716-8131

العشرين، حتى أن العديد من القوانين المدنية في الدول الإسلامية قائمة على أساس هذه المجلة [29]. وقد أشاد مؤرخو الغرب بهذا القانون باعتباره نظام قانوني أكثر ليبرالية وأكثر صيانة لحقوق الإنسان من كثير من القوانين الأوروبية[30].

5. الكتابة التاريخية عند أحمد جودت باشا:

نشأ جودت عالما قاضيا ثم رجل إدارة ولم يفكر أبدا في كتابة التاريخ إلى أن أصبح عضوا مؤسسا في "أنجوماني دانش" كما أسلفنا، هناك أسندت له مهمة تدوين الوقائع التي شهدتها الدولة ما بين 1774م، أي سنة توقيع معاهدة "كوجك قينارجة"إلى سنة 1826م المعروفة بالواقعة الخيرية، فبدأ في تدوين كتابه "تاريخ وقائع الدولة العثمانية" والذي عرف "بتاريخ جودت" حيث قدم الأجزاء الثلاثة الأولى للسلطان عبد المجيد الذي عينه مؤرخا رسميا للدولة "وقعه نويس" وكان هذا عام 1855م[31]. كما ألف كتاب "قصص الأنبياء وتاريخ الخلفاء" حين أسندت له مهمة إصلاح المعارف وبرامجها. أما رسالة بلاد القرم وقفقاسيا فأعدها لتعرض في مؤتمر باريس المنعقد عام 1856م. ولأجل الرد على استفسار مجلس شورى الدولة، قام بإعداد "رسالة تقويم الأدوار". في حين حرر كتابه "معروضات" بأمر من السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1908) .

ألف جودت كتب التاريخ وهو لا يملك دراية بها إلا من خلال ما قرأه في مقدمة ابن خلدون بعد أن ترجمها بناء على طلب لجنة المعارف. مع هذا استطاع أن يؤلف كتبا صنفت على أنها من عظام كتب التاريخ العثماني، وبهذا لا يقل جودت عن مشاهير مؤرخي الدولة أمثال حاجي خليفة ، نعيمة أو عاصم، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على ملكته الفذة في الكتابة، وذكائه الواعي ورغبته في التعلم، وتفانيه في إتقان أي عمل يسند له وحرصه على إنجاحه.

ما ميز الكتابة التاريخية عند جودت هو معاصرته لمعظم الأحداث التي كتب عنها، فمنذ انتقاله لاستانبول عام 1839م ، والتحاقه بمؤسسة الباب العالي وتقلده مناصب عديدة، تمكن من الاطلاع على مصادر ووثائق ما كان ليصلها لولا ذلك. ولم يكتف بهذا بل كان في مرات عديدة صانع الأحداث، ورصد لنا كواليس الحكم والإدارة، فقد لازم الصدر الأعظم رشيد باشا مدة ثلاث عشرة سنة.وكان مقربا من "عالي باشا" و"فؤاد باشا" في حين كان على خلاف مع "مدحت باشا" بسبب تعارض اتجاهاتهما الفكرية [32].أضف إلى ذلك عمله لسنوات طويلة في مجتمعات عثمانية مختلفة. فقد قضى سنوات كثيرة متنقلا بين شعوب البلقان

ISSN : 2716-8131
EISSN:2773-3874

والشعوب العربية وسكان الأناضول وحتى مجتمع استانبول، فاستطاع بذلك تحليل الخصائص الاجتماعية لها من طبائع وعادات وتقاليد وما طرأ عليها من تغيرات فعرض الأحداث والوقائع ونقدها، وبذلك ساهم في تأسيس التاريخ الاجتماعي العثماني.

ألف"أحمد جودت باشا" معظم كتاباته انطلاقا من حميته للإسلام ودفاعا عنه بإبعاد ما لحقه من شوائب وترهات تنم عن جهل من سبقوه. وكان هدفه إيصال عقيدة سليمة للأجيال اللاحقة، فألف كتابه "قصص الأنبياء وتاريخ الخلفاء" خدمة لذلك الهدف، بينما ألف عن القرم والقوقاز باعتبارها أراضي إسلامية خرجت من كنف الدولة العثمانية واستمرار الصراع الروسي العثماني حولها وتواصل طرد المسلمين منها ووفودهم على أراضي الدولة العثمانية للاستقرار بها[33].

من خلال المؤلفات التاريخية لجودت خاصة الكتاب الذي يحمل اسمه، يتضح أنه اتبع في كتابته نهجا مغايرا لمن سبقوه، مع انه استخدم طريقة الحوليات، بيد انه لم يجعل السلطان محورا للأحداث، بل اختار الدولة العثمانية محورا لها سواء كانت أحداثا داخلية أو خارجية، خاصة التي عاصرها. لهذا نجده اهتم بالوقائع الداخلية التي انعكست سلبا أو إيجابا على مسار الدولة، كذكره الحكام الإقليميين أمثال "الجزار" و"محمد علي" والحركات الانفصالية كالوهابية والثورة في اليونان، علاوة على هذا نجده تعرض للأزمة المالية التي عانتها الدولة وانعكاسها على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي. وفي نفس الوقت لم يهمل العلاقات الدولية التي تربط السلطنة بالدول الأجنبية حيث اهتم بالحروب والمعاهدات المهمة التي عقدتها الدولة العثمانية خاصة في علاقتها مع روسيا ، كما أشار للمتغيرات الدولية التي أثرت بشدة على تاريخ أوروبا ومن ثم على الدولة العثمانية كالثورة الفرنسية وحروب نابليون ضد انجلترا وروسيا[34].

أما في ما يخص أسلوب "أحمد جودت باشا" في الكتابة، فنجده اعتمد أسلوبا تميز بالسلاسة مستخدما لغة عثمانية تركية بسيطة واضحة لا تعقيد فيها بعيدة عن التكلف، ساعده في ذلك ملكته الأدبية، وبلاغته التي اكتسبها من نظم الشعر، وتمكنه من اللغات التقليدية الثلاث (العربية –العثمانية —الفارسية) ، أضف إلى هذا قيامه بتقعيد اللغة العثمانية حيث عمل على تبسيط صياغتها ومفرداتها ما انعكس على أعماله التاريخية، خاصة وأن أسلوبه جاء مخالفا تماما لكتّاب عصره ففي الوقت الذي تبنى هؤلاء أسلوبا جديدا في الكتابة متأثرين بالألوان الأدبية الغربية عكس هو روح الأسلوب القديم بحلة فيها بعض التطور[35].

ISSN : 2716-8131

نستطيع ملاحظة تأثر جودت باشا بمنهج وأسلوب ابن خلدون في كتابة التاريخ خاصة في الجزء الأول من كتاب "تاريخ جودت"؛ إذ تحدث فيه عن أهمية دراسة التاريخ وفضله، كما ركز حديثه على الاجتماع البشري وما لحقه من تغيرات وتطورات إلى غاية وصوله لأعلى الدرجات وهي المدنية. وعرج على كيفية تأسيس الدول وتنظيم المجتمع كما تحدث عن الأسلوب الأمثل لسرد الوقائع والذي لا يحتاج إلى أساليب الإنشاء المتكلفة والمبالغ فيها. ويرى أن المؤرخين العرب امتازوا في كتابة التاريخ عمن سواهم بذكر الواقعة الرئيسة وتنقيحها والعزوف عن ما دونها من الأحداث العادية وفي ذلك إشارة لابن خلدون ومنهجه[36].

6. الإسهامات الفكرية لأحمد جودت باشا:

خلّف جودت باشا الكثير من الإنتاج الفكري في علوم شتى تنوعت بين التاريخ والقانون، وبين قواعد اللغة والوزن والمقاييس، وبين علم المنطق والبلاغة، إضافة إلى كتب التفسير. وكل المواضيع التي أنجزها بنجاح عظيم في كتبه كانت جديدة عليه، بدأ الخوض فيها لتوه وهذا ما يظهر الإبداع الحقيقي لجودت. وأولى بواكير الفكر لدى جودت باشا ظهرت من خلال كتابين هما "القواعد العثمانيةkavaid-i osmanliye" عام 1864م، الذي كان أولى الأعمال المقدمة للجنة المعرفة التي تم إنشاؤها حديثا، إذ درس اللغة العربية وبذل جهدا في تعلم قواعدها حتى يتسنى له وضع الكتاب. أما كتاب "الشركة الخيرية" فقد أبان فيه علمه بقوانين الشراكة، ولو أن هاتين المحاولتين لم تكونا من إبداع جودت باشا وحده، بل باشتراك "فؤاد باشا"، غير أن اجتهاد جودت وبصمته كانا الغالبان.

ترك جودت باشا كذلك نتاجا فقهيا منه"رسالة الوفاء" وهو كتاب باللغة العربية، إضافة إلى"مجموعة جودت الفقهية" كما نجد "خلاصة البيان في تأليف القران". أما في الترجمة فكانت أهم أعماله ترجمة مقدمة ابن خلدون حيث أكمل الترجمة التي بدأها شيخ الإسلام "بيري زاده" وطبع عام 1860م، دون أن ننسى مساهمته الجبارة في وضع "مجلة الأحكام العدلية" التي تعد أهم انجازات أحمد جودت في تاريخ الحقوق الإسلامية إن لم نقل حقوق الإنسانية أجمع[37].

أمّا إنتاجه التاريخي فيأتي في طليعة أعمال جودت التي جعلت منه أعظم مؤرخي الدولة العثمانية، تجلت فيه خلاصة ثقافته المتنوعة وتجاربه السياسية والقانونية والقضائية. فقد تناولت كتبه التاريخية مجالات زمنية ومكانية متنوعة منها "قصص الأنبياء وتاريخ الخلفاء" الذي تمت الإشارة إليه سالفا والذي طبعت منه ستة أجزاء

ISSN : 2716-8131
EISSN:2773-3874

ما بين 1874م-1889م، أما الستة الباقية فطبعت عام 1915م . ومنها كذلك كتابه "موجز تاريخ القرم والقوقاز" الذي اشتمل على جزأين الأول تناول تاريخ القرم، أما الثاني فخصصه لجغرافية المنطقة وقد تم طبعه عام 1890م.كما لا يجب إغفال كتاب "معروضات" الذي أرخ للفترة الممتدة من 1839م إلى 1876م، ويعد من المصادر الأساسية لفترة السلطانين عبد المجيد (1839-1861) وعبد العزيز (1861-1876). في ما نجد كتاب "تذاكر جودت" التي تعد الانجاز الثاني الأكثر أهمية في كتب جودت التاريخية حيث يحتوي على أربعين تذكرة نشرها مجمع التاريخ التركي في أربعة أجزاء ما بين 1953م و1967م.

غير ان ما يمكن أن نعده أعظم انجاز له في مجال التاريخ فكان كتابه الذي يحمل اسمه "تاريخ جودت" الذي تناول فيه تاريخ الدولة العثمانية ما بين 1774م إلى 1826م أين غطى فترة نصف قرن من تاريخ الدولة، التي تعد مرحلة تحول خطير في التاريخ العثماني والعربي والإسلامي . جاء في تسعة أجزاء زاخرا بالأحداث التي شهدتها الدولة من إصلاح وتمردات داخلية وأزمات دولية. ونجد في الكتاب بحثا مفصلا في تاريخ المؤسسات العثمانية يدل على إلمام مؤلفه بأحوال الدولة وسعيه لفهمها وإيجاد حلول لأزماتها. وقد قدمت الأجزاء الثلاثة للمؤرخ النمساوي "جوزيف هامر" واحتفى بها، كما نقل إلى العربية الجزء الأول منه قاضي بيروت عبد القادر أفندي الدنا عام 1889م[38].

الخاتمة:

يعتبر "أحمد جودت باشا"شخصية مؤسّسة مصلحة صنع الكثير من ايديولجيات التنظيمات ونظمها في مجال الإدارة والتعليم والقانون،كما يعود له الفضل في الكثير من الأعمال التي أنجزتها الدول العثمانية ما بين 1850م إلى 1895م، حيث أمضى نصف قرن من حياته متنقلا بين مختلف الوظائف الحكومية مبدعا فيها كلها، ليس من الناحية التقنية فحسب بل من الناحية الفكرية كذلك. حيث كتب في الفقه واللغة والتاريخ في نفس الوقت الذي كان يقوم فيه بمهام التفتيش والولاية والوزارة .كما أنه عاش مدافعا عن مبادئه لم يثنه شيء في إظهار ضرورة تمسك الدولة بهويتها الإسلامية متصديا لدعاة التغريب، ومحاولا المواءمة بين تعاليم الإسلام وعادات وتقاليد الدولة العثمانية وبين علوم ونظم الحضارة الأوربية، مؤكدا أن الإسلام وحده الكفيل بإحياء مجد الدولة وحماية أراضيها ووحدة شعوبها. كما استطاع أن يحمي المجتمع العثماني من تأثيرات الغرب بفضل

ISSN : 2716-8131

تقنينه لأحكام الفقه الإسلامي وصياغته له في مواد قانونية، مبرهنا بذلك أن الإسلام يتناسب وتطورات الزمن ومقتضياته عكس ما كانت تدعيه النخبة المتأثرة بالحضارة الغربية.

وفي خضم كل المهام الملقاة على عاتقه تمكن من أن يجتهد في مجال كان بعيدا عنه وهو التاريخ. فاستطاع الخوض فيه والتمكن منه وتأليف العديد من الكتب التي أصبحت من أهم المصادر التي تؤرخ للقرن التاسع عشر، خاصة أنه عاش معظم أحداثه وكان مؤثرا فيها قريبا من مركز صنع القرار، مطلعا على أهم الوثائق والمصادر، مستخدما ملكته العقلية في التحليل والنقد، محاولا إظهار مسببات القوة والضعف في مؤسسات الدولة العثمانية للوصول لحلول ناجعة لإصلاحها .

هكذا يتضح لنا أن "احمد جودت باشا" كان ابن عصره ومبادئه،حمل فكرا نقديا إلى جانب فكره ا لإصلاحي. فنجده نشأ في بيئة علمية تقليدية، ومع ذلك انتقد المؤسسة الدينية واظهر بؤر الفساد فيها الذي انعكس على جهاز التعليم في الدولة العثمانية، وحاول أن يضع قواعد جديدة له. بالموازاة مع هذا عاش جودت متحضرا معجبا بأوربا بيد أنه محص كل ما هو قادم من حضارة الغرب فمدح جيده وانتقد سيئه مؤكدا ضرورة تكييف التطور مع الدين والشريعة. فكانت هذه الثنائية المتناغمة ميزة طبعت مراحل حياته وأهم أعماله.

الهوامش

[1]-Ahmet Hamdi Tanpinar ,**XIX Asır Türk Edebiyatı Tarihi**, Çaglayan kitabevi,Turkeye,1967,p192.

[2]- يوسف نعمان معلوف، **خزانة الأيام في تراجع العظام**، مطبعة جريدة الأيام، نيويورك، 1899،ص 226 .

[3]- جورجي زيدان، **تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر**،ج2،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012، ص 211.

[4]-Tanpinar,idem,p193.

[5]- محمد دراج، **الجزائر في المصادر العثمانية**، ط1، دار الوراق، الجزائر،2017،ص 146.

[6]-Tanpinar,op cit,p129.

[7]- ماجدة مخلوف، **تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثمان**ي، ط1، دار الآفاق العربية، مصر، 2009، ص16 .

[8]- احمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، مصر، 1986، ص 189.

[9]- يلماز اوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر. عدنان محمود سلمان، ج2،ط1، مؤسسة فيصل لتمويل، تركيا، 1990، ص 18.

ISSN : 2716-8131
EISSN:2773-3874

[10]– محمد حرب، "تطور علاقة المثقف بالدولة في العصر العثماني وقدرته على تغيير مسار الحكم"، **حوليات آداب عين شمس**، المجلد 31، مصر، 2003، ص24 .

[11]– دونالد كواترت، **الدولة العثمانية 1700–1922م**،ترجمة أيمن الارمنازي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص ص 234،235.

[12]– مخلوف، المرجع السابق، ص 18.

[13]– حرب، المرجع السابق، ص 34.

[14]– ماجدة مخلوف، تحولات الفكر، ص 32.

[15]– دراج، المرجع السابق، ص ص 144–150.

[16]– مخلوف،المرجع السابق، ص ص، 31–33.

[17]–دراج، المرجع السابق، ص 162.

[18]-Erden Oklay,**Ahmet Cevdet Paşa'nın Türk Eğitim Tarihi Açısından Önemi Üzerine Bir Inceleme**, in Tarihin celemeleri dergisi,January 2014.p.p 238-242.

[19]– ماجدة محلوف، "احمد جودت باشا وتطوير المدرسة العثمانية"، بحوث المؤتمر الدولي حول **العلم والمعرفة في العالم العثماني**، المجلد الأول، ابريل 1999 ، ص ص 215،216

[20]– دراج، المرجع السابق، ص 155.

[21]– وليد العريض، "إصلاح التعليم وفلسفته في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر قراءة في قوانين التنظيمات من عهد محمود الثاني إلى عبد الحميد الثاني"، **مجلة التربية**، العدد 146، المجلد 2، جامعة الأزهر، مصر، نوفمبر 2011، ص 432.

[22]– أكمل الدين إحسان أوغلي، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، ترجمة صالح السعداوي، ج1، ط1، استانبول، 1999،ص ص436،437.

[23]–علي شاكر علي، "مجلة الأحكام العدلية دراسة في تاريخ القانون المدني العثماني وتطبيقه في العراق"، **مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية**، العدد1، المجلد1، جامعة كركوك، العراق،ص 4.

[24]-Tanpinar,op.cit.p194.

[25]– احمد صدقي شقيرات، **تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني**، المجلد 1، ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 278.

[26]– احمد أق كوندز، **الدولة العثمانية المجهولة**، وقف البحوث العثمانية، استانبول، 2008، ص 650.

[27]– أوغلي، المرجع السابق، ص 517.

ISSN : 2716-8131

[28]– شاكر علي، المرجع السابق، ص 6.

[29]– شقيرات،المرجع السابق، ص 278.

[30]–اوزتونا، المرجع السابق، ص 465.

[31]-Erden,op.cit,p 244.

[32]- Tanpinar,op.ci,p.p.194-199.

[33]– دراج، المرجع السابق، ص ، 155.

[34]– دراج نفسه، ص 165،166.

[35]-Tanpinar,op.cit,p. 205-206.

[36]- احمد جودت باشا،**تاريخ جودت**، ترجمة عبد القدر أفندي الدنا، مطبعة جريدة بيروت، لبنان، 1891. ص ص، 16-18.

[37]-Tanpinar,ibid,p199-200.

[38]–دراج، المرجع السابق، من ص 155 فما بعد.

10. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**
- **جودت احمد باشا،تاريخ جودت، ترجمة عبد القدر أفندي الدنا،مطبعة جريدة بيروت، لبنان، 1891.**
- **معلوف يوسف نعمان، خزانة الأيام في تراجع العظام، مطبعة جريدة الأيام، نيويورك، 1899.**
- **أق كوندز احمد، الدولة العثمانية المجهولة، وقف البحوث العثمانية، استانبول، 2008.**
- **اوزتونا يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، تر. عدنان محمود سلمان، ج2،ط1، مؤسسة فيصل لتمويل، تركيا، 1990.**
- **أوغلي أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح السعداوي، ج1، ط1، استانبول، 1999.**
- **دراج محمد ، الجزائر في المصادر العثمانية، ط1، دار الوراق، الجزائر،2017.**
- **زيدان جورجي، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر،ج2،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012.**

ISSN : 2716-8131
EISSN:2773-3874

- شقيرات احمد صدقي،تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني، المجلد 1، ط1، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن 2008.
- كواترت دونالد، الدولة العثمانية 1700–1922م،ترجمة أيمن الارمنازي، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض،2004.
- مخلوف ماجدة، تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني، ط1، دار الآفاق العربية، مصر، 2009.
- مصطفى احمد عبد الرجيم، في أصول التاريخ العثماني، ط2، دار الشروق، مصر، 1986.
- المقالات:
- العريض وليد، "إصلاح التعليم وفلسفته في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر قراءة في قوانين التنظيمات من عهد محمود الثاني إلى عبد الحميد الثاني"، مجلة التربية، العدد 146، المجلد 2، جامعة الأزهر، مصر، نوفمبر 2011.
- حرب محمد، "تطور علاقة المثقف بالدولة في العصر العثماني وقدرته على تغيير مسار الحكم"، حوليات آداب عين شمس، المجلد 31، مصر، 200.
- علي شاكر علي، "مجلة الأحكام العدلية دراسة في تاريخ القانون المدني العثماني وتطبيقه في العراق"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد1، المجلد1، جامعة كركوك، العراق.
- المداخلات:
- مخلوف ماجدة، "احمد جودت باشا وتطوير المدرسة العثمانية"، بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة في العالم العثماني، المجلد الأول، ابريل 1999.

- *Tanpinar Ahmet Hamdi, XIX Asır Türk Edebiyatı Tarihi, Çaglayan kitabevi,Turkeye,1967.*

ISSN : 2716-8131

- ***Oklay Erden, Ahmet Cevdet Paşa'nın Türk Eğitim Tarihi Açısından Önemi Üzerine Bir Inceleme, in Tarihin celemeleri dergisi, January 2014.***